دور القطاعات الاقتصادية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر – دراسة قياسية لقطاع الزراعة، الصناعة، الأشغال العمومية والتجارة للفترة – 2003–2014 –

د. مبروك رايس، جامعة محمد خيضر بسكرة

د. عبد الحق رايس، محمد خيضر جامعة بسكرة

الملخص:

عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تغيرا في البيئية المكونة لأجهزته والتي بدأت بتشكيلة من المؤسسات العمومية إحتكرت السوق المحلية للدولة الجزائرية خلال فترة معتبرة من الزمن ، هذه المؤسسات كان لها نوعا ما دورا هاما في توفير مناصب عمل للمجتمع الجزائري الذي كان أغلب أفراده لا يمتلكون مستويات عالية سواء من الجانب العلمي أو العملي وهذا نظرا لخروج البلاد حديثا من حرب أنهكت الصغير والكبير وكان أغلب المجتمع حديث العمل في قطاعات كانت محتكرة على فئة معينة إبان الحقبة الاستعمارية، وبعد جملة من الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية لعل أهمها فتح المجال أمام الخوصصة في عدة مجالات سواء النقل، الزراعة أو الصناعة وحتى الأشغال العمومية، هذه الإصلاحات سمحت بتواجد مؤسسات جديدة تتنافس فيما بينها لتوفير خدمات تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع و لعل أهم هذه الفوائد هي توفير مناصب عمل جديدة وبالتالي دخول جديدة.

الكلمات المفتاحية: القطاعات الاقتصادية، البطالة، مناصب العمل.

Abstract :

The Algerian economy knew a change in its environment's sections which started from the public institutions which monopolize the local Algerian market in a considerable period,those institutions had a great role in providing jobs for Algerian which most of his individual s had no high level in both sides scientific and practical due to the early Independence from a war that effected the young and old ,and most of the society was recent worker in sections that was monopolized by a sertain division during the colonial period, and after a set of

Reformations by the government ,the most important might be opening the door for privatisation in many domains such transportation agronomy even public construction s . these reforms allowed the existence of new institutions that compete among one another to provide services that turn back with benefits to the individuals and society and the most important of it is providing new jobs which mean s the enterenc of a new period.

تمهيد:

تسعى الحكومات بمختلف تركيباتها وتوجهاتها سواءا كانت رأسمالية أو اشتراكية أو منتهجة لكلا المذهبين الى توفير مناصب العمل والتقليل من معدلات البطالة التي كلما كانت منخفضة كلما دلت على قدرة الدولة في التحكم والتوفيق بين مواردها الطبيعية وبين تطور وزيادة حجم السكان وبالتالي رفع المستوى المعيشي والثقافي للمجتمع ككل، فنجد الجزائر على غرار الدول النامية الأخرى كان همها الوحيد هو القضاء على مشكل العطالة إن صح القول والذي عرف زيادة كبيرة وصلت نهاية التسعينات الى أكثر من 29% وهي أعلى نسبة سجلت، الأمر الذي دفع بالحكومة الى إيجاد حلول سريعة و فعالة لامتصاص هذا الخلل الذي ترتب عنه ألاف من الأفراد العاطلين وكل هذا راجع لإعتماد الجزائر 98% على قطاع المحروقات وهذا القطاع لن يستطيع وحده إمتصاص هذه الكميات الهائلة من الأفراد طالبي العمل.

وعليه من خلال هذا البحث سوف نسلط الضوء على أربعة قطاعات أساسية هي:

قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الأشغال العمومية، قطاع التجارة.

"هل هنالك تأثير للقطاعات الاقتصادية في التقليل من معدلات البطالة في الجزائر؟"

بناءاً على هذا السؤال يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير معنوي لقطاع الزراعة على معدلات البطالة في الجزائر؟
- هل يوجد تأثير معنوي لقطاع الصناعة على معدلات البطالة في الجزائر؟
- هل يوجد تأثير معنوي لقطاع البناء والأشغال العمومية على معدلات البطالة في الجزائر؟
- هل يوجد تأثير معنوي لقطاع التجارة والخدمات على معدلات البطالة في الجزائر

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** يوجد تأثير معنوي لقطاع الزراعة على معدلات البطالة في الجزائر
- **الفرضية الثانية:** يوجد تأثير معنوي لقطاع الصناعة على معدلات البطالة في الجزائر
- **الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير معنوي لقطاع البناء والأشغال العمومية على معدلات البطالة في الجزائر
- **الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير معنوي لقطاع التجارة والخدمات على معدلات البطالة في الجزائر

المحور الأول: التشغيل والبطالة في الجزائر

أولا: الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ومشاكل التنمية

لقد تميز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة و التي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب و أصحاب الشهادات العلمية، فمن مجموع العاطلين عن العمل و البالغ عددهم الآن 1.7 مليون شخص نجد أن أكثر من 73 % منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة ، ونسبة البطالة [1]ارتفعت بشكل كبير حيث تراوحت بين: 17 % سنة 1987، ثم 28% سنة 1995، لتصل الى أقصى نسبها بـ: 30% سنة 1999.

وبلغت البطالة نسبة أصبحت تشكل تهديدا على المجتمع، وهذا ما يزيد من تفاقم معدلات التضخم الذي يزدوج ومعدلات البطالة[2] مما إستلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب وتمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها مع التركيز على حملة واسعة للتحسيس

و التوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج، وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء و الأمن و الاستقرار إلى كامل التراب الوطني .

وبالموازاة مع البرامج التي وضعت للتطبيق في مجال التشغيل فإن الفترة من 1999إلى 2004 عرفت انتعاشا اقتصاديا معتبرا حيث تم تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، وهذه الجهود ستستثمر في إطار البرنامج الخماسي 2005-2009 الخاص بالبرنامج الإضافي لدعم النمو الاقتصادي بتخصيص إمكانيات مالية أخرى .

وكانت لكل هذه المجهودات نتائج إيجابية في مجال التشغيل كما كانت البداية لإعادة التوازن بين العرض و الطلب في سوق الشغل، و يظهر ذلك جليا من خلال نسبة البطالة التي تراجعت كثيرا حيث أصبحت: سنة 2004 في حدود 17.7 %حسب معايير المكتب الدولي للعمل[3]، أي من دون الأخذ بعين الإعتبار لمعطيات الشغل في القطاع الموازي أو الغير رسمي. ولعل هذا راجع لتوفر شرط تنازل الفرد عن وقت الفراغ والذي يكمل أساسا في أن يكون الأجر مغري وملبي للحاجيات خلال مدة زمنية ما.[4]

أما الأهداف المسطرة بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة، فإن برنامج الحكومة يسعى إلى خلق مليوني منصب شغل و لبلوغ ذلك، تم تجنيد أكبر لكل الطاقات لتفادي النقائص المسجلة تماشيا مع متغيرات سوق الشغل والتطورات الجديدة وذلك من خلال ربط الشغل بظاهرة الفقر وهو التداخل الذي دعمته المنظمة الدولية للعمل من خلال توصيتها " التحرر من الفقر عن طريق العمل" وهو أسلوب انتهجته اليوم كل الدول[5].

ثانيا: مشاكل التنمية في الجزائر وأهم الحلول لمعالجتها

1- مشاكل التنمية في الجزائر

يعتبر تحقيق التنمية من أهم الأهداف المسطرة لأي حكومة، حيث أن تحقيق هذه الأخيرة يجعل من الدولة أكثر رفاهية ويسمح لأجهزتها وهياكلها بممارسة أنشطتها في جو ملائم ومريح، والجزائر تعتبر من بين الدول الأكثر سعيا لتحقيق التنمية ولكن تواجهها مشاكل عدة يمكن حصرها فيما يلي:

- تفاقم حدة البطالة حيث انتقلت من 17 % لترتفع في عام 1999الى 29.3 ..%.

- إفلاس العديد من المؤسسات العمودية من أدى إلى تسريح العديد من العمال إذ نجد فقدان أكثر من 360الف منصب شغل.
- تراجع النمو أقتصادي بحيث لم يتجاوز حدود 30 %خارج المحروقات.
- مشكلة النقل خاصة في المدن الكبرى مما ساهم في ازدحام كبير ومعاناة المسافرين في ذلك والعاصمة الجزائرية خير نموذج في ذلك.
- ضعف البنية التحتية لقطاعات حساسة مثل: الفلاحة والصناعة وذلك لانعدام إستراتجية محكمة في هذا المجال ما يلاحظ سنويا تقلص الأراضي الزراعية على حساب التوسع العمراني وكذا مظاهر الإتلاف والإهمال كما ان الصناعة في طور النشأة ماتزال يطغى عليها الطابع الإستخراجي.
- الإعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على مورد المحروقات بنسبة 98 .%.
- فشل السياسات الحكومية السابقة والتي استنزفت موارد البلاد دون منفعة تذكر.
- الانعكاسات السلبية ومختلف الإفرازات التي أنتجتها العشرية السوداء وكانت وراء انهيار البنية التحتية الاقتصادية في بلادنا ودفعت فاتورة ضخمة في مجال إعادة البناء لما خرب ودمر في هذه السنوات الأليمة.
- عدم التحكم وحسن التسيير المالي في ميدان صرف الميزانية.
- التهريب وتفشي ظاهرة السوق الموازية، التي أثقلت كاهل الدولة، وذلك لنقص الأمن والاستقرار وانعدام المراقبة والمتابعة الميدانية لكل المشاريع التنموية.
- تفشي ظاهرة الاختلاس مثل فضيحة الخليفة، بروز مؤشرات الرشوة وتبديد الأموال العمومية في صفقات مشبوهة.
- إنعدام الثقة في القطاع المصرفي وخاصة الخاص منه، الأمر الذي دفع المجتمع الجزائري يتفادى وضع الأموال في البنوك وهذا ما ترتب عنه من نقص في الإستثمار و لان كل الأموال مدخرة وجامدة.
- تزايد ظاهرة الهجرية السرية لأوروبا وخاصة الأدمغة، ما جعل الجزائر تعاني من نقص في التكوين والتكنولوجيا.

2- أهم الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل التنمية في الجزائر

- إصلاح المنظومة البنكية والمالية في الجزائر من اجل مراعاة التطورات الحاصلة وكذا رفع من مردودية الاقتصاد الوطني وتسهيل المعاملات المالية للمواطن وبشكل حضاري.
- توجيه تكوين العنصر البشري في إطار احتياجات السوق الوطنية.
- مراعاة خصوصية كل منطقة في الجزائر وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في إطار تفعيل رقابة وأداء المجالس المحلية وإعطاء مجال أكبر لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه وشؤون مجتمعه.
- تفعيل المجتمع المدني في حشد وتاطير القدرات البشرية والمادية من اجل تحقيق التنمية.
- مسايرة متطلبات العصر بفتح المجال إما الاستثمارات الأجنبية مع كل البلدان التي تخدم مصلحتها.
- ضرورة تدعيم وتسهيل عمليات التصدير للمؤسسات الجزائرية من خلق أسواق جديدة على غرار الأسواق الإفريقية والعربية والأمريكية والأسيوية
- رسم إستراتجية صناعية وفلاحيه تراعي احتياجات الجزائر على المدى البعيد لعدم المساس بثروات الأجيال القادمة.
- تعزيز استثمار الأموال الجزائرية في الخارج في القطاعات الإستراتجية والمضمونة مثل السندات الحكومية الدولية وغيرها.
- تدعيم قطاع النقل والمواصلات وعصرنته لأنه المحرك الفعلي لأن البنية التحتية أمر ضروري للوصول إلى التنمية الشاملة.
- التقليل من حدة البطالة بضرورة فتح مجالات الشغل للشباب الذي يمثلون اكثر من نصف السكان في البلاد .(برامج تشغيل الشباب.
- انشاء الصندوق الوطني لتامين عن البطالة وهدفه حماية العمال المسرحين خلال فترة قدرها 3 سنوات.
- وضع مخططات في الميدان العمراني وإنشاء المدن الجديدة وفق قرار سياسي وادراي في إطار سياسة التهيئة الإقليمية

- التركيز على قطاع التكوين المهني للاستفادة من الطاقات الهائلة من الشباب البطال والغير مؤهل برسم سياسة فعالة لخدمة الاقتصاد الوطني.

ثالثا: قطاع التشغيل في الجزائر

1- السياسات الاقتصادية والتشغيل[6]

تواجه السياسة الاقتصادية مشاكل قياس وتقدير كمي عند مواجهتها العملية لمشكلة البطالة، فمجرد تحديد البطالة، ومن ثم الوقوف على مدى خطورتها يقتضي القيام بتقديرات تفصيلية لحجم القوة العاملة وفئاتها المختلفة، والعوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية لهذه الفئات، وعلاقة كل ذلك بالاتجاهات العاملة بالبطالة .وعلى ضوء هذه المعلومات الهامة تستطيع الدولة أن تتوصل إلى التقدير السليم لفرص التشغيل التي يتحتم خلقها وإضافتها إلى سوق العمل، ومن ثم اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك.

1-1: معايير سياسة التشغيل :هناك ثلاثة معايير تعتمدها سياسة التشغيل في تصنيف اليد العاملة وتقويمها، وهي:

- **معيار العمر** :تواجه سياسة التشغيل نمو اليد العاملة التي يزيد عمرها عن 18 سنة بإعادتها إلى ميادين التدريب.
- **معيار النشاط الاقتصادي** :تقسم سياسة التشغيل اليد العاملة حسب النشاط الاقتصادي، أي إلى يد عاملة زراعية وغير زراعية، حيث تسعى معظم الدول إلى استيعاب معدل نمو اليد العاملة الزراعية.
- **معيار التأهيل** :إن سياسة التعليم والتكوين تستطيع أن تجيب على الكثير من الاحتياجات مما يمهد لسياسة التشغيل.

ويعتبر مكتب العمل الدولي (**BIT**) الذي تأسس سنة 1919 وهو مسؤول عن تحديد ورصد معايير العمالة الدولية ، ويجمع المكتب ممثلي الحكومات والمنظمات العمالية ، وأصحاب العمل . ويقوم بإعداد اتفاقيات بشأن معايير العمل تمهيدًا لإقرارها من قبل البلدان الأعضاء، ويقدم كذلك مكتب التوجيه والمشورة التقنية في سعيه لإيجاد حل قائم على التعاون.

وفي السنوات الأخيرة برز ضغط أكبر لتنفيذ معايير العمالة الدولية في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوربية، حيث في الفترة من 1961 إلى 1992 تنامت إنتاجية العمل الكلية في كل من

كندا والولايات المتحدة ، وهذا راجع إلى إتباع سياسة تشغيل ناجحة تلك الفترة والمتمثلة في سياسة التكوين، في الفترة 1992/1973 تنامت إنتاجية العمل الكلية في كندا أكثر مما في الولايات المتحدة ، لأنه خلال هذه الفترة كانت معدلات الاستثمار كبيرة ، وبرجع الفضل إلى سياسة التشغيل المتبعة(**سياسة التكوين**) لمواكبة التطور التكنولوجي والتقني في تلك الفترة وبالتالي تنمية اقتصادية واجتماعية

فلاهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها[7].

وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي:

- الوكالة الوطنية للتشغيل.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- وكالة التنمية الاجتماعية.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل المشار إليها المقدمة التي تمولها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني.

المحور الثاني: دراسة قياسية للفترة الممتدة من: 2003-2014

بعد التطرق لواقع التشغيل والبطالة في الجزائر وأهم محدداتها خاصة وان الجزائر إنتهجت عدة طرق وإعتمدت جملة من البرامج للحد من هذه الظاهرة، سوق نحاول من خلال هذا المحور تقديم دراسة قياسية للفترة 2003-2014 ومحاولة إستنتاج أهم القطاعات التي لها أثر في الحد من معدلات البطالة في الجزائر.

أولا: تأثير القطاعات الكبرى على معدلات البطالة

الجدول رقم: (01): حجم العمالة في كل قطاع ومستويات البطالة خلال الفترة: 2003-2014

الوحدة: بالآلاف

القطاعات	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع البناء و الأشغال العمومية		قطاع التجارة و الخدمات		معدلات البطالة	
السنوات	حجم العمالة	نسبة العمالة	حجم العمالة	نسبة العمالة	حجم العمالة	نسبة العمالة	حجم العمالة	نسبة العمالة	حجم البطالة	نسبة البطالة
2003	1412	% 21.1	804	%12.1	780	%12.1	3667	%54.9	2078	%23.7
2004	1617	%20.8	1061	%13.6	968	%12.4	4135	%53.2	1370	%17.5
2005	1381	%17.2	1059	%13.2	1212	%15.1	4393	%54.6	1199	%14.9
2006	1610	%18.1	1264	%14.2	1258	%14.2	4738	%53.4	988	%11.8
2007	1171	%13.6	1028	%12.1	1524	%17.7	4872	%56.7	1072	%12.8
2008	1252	%13.7	1141	%12.5	1575	%17.2	5178	%56.6	668	%10.1
2009	1242	%13.1	1194	%12.6	1718	%18.1	5318	%56.1	752	%8.6
2010	1136	%11.6	1337	%14.1	1886	%19.3	5377	%55.2	752	%8.1
2011	1034	%10.8	1367	%14.2	1595	%16.6	5603	%58.4	738	%8.4
2012	912	%9.1	1335	%13.1	1663	%16.4	6260	%61.6	888	%9.6
2013	1141	%13.3	1407	%13.1	1791	%16.6	6449	%59.8	804	%8.3
2014	1056	%8.6	1826	%14.9	2039	%16.7	7290	%59.7	447	%9.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء ONS.

تم جمع البيانات للفترة الممتدة من 2003-2014 بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء ONS وبالضبط في الجزء المخصص للتشغيل والبطالة. وللمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الموقع من خلال الرابط التالي: http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

1- ملائمة النموذج:

الجدول رقم: (02): ملائمة النموذج بإستخدام إختبار فيشر

Modèle النموذج		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	D قيشر المحسوبة	Sig. مستوى الدلالة
1	الإنحدار	1641566,875	1	1641566,875	46,108	,000[a]
	البواقي	356029,792	10	35602,979		
	المجموع	1997596,667	11			

a. Valeurs prédites : (constantes), البناء والأشغال العمومية

b. Variable dépendante : البطالة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج مناسب للبيانات لان مستوى الدلالة: sig 0.000 = وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي أن النتيجة التي سوف يتم الحصول عليها صحيحة بنسبة تقارب 100% ، وهذا يعني أن احتمال الخطأ هو: 0.000.

2- معامل الإرتباط

الجدول رقم: (03): معامل الإرتباط بين البطالة والمتغيرات المستقلة

Corrélations				
	التجارة والخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الزراعة
Corrélation de Pearson	-,808	-,907	-,810	,558
Sig. (unilatérale)	,001	,000	,001	,030
N	12	12	12	12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه نلاحظ بأنه وعند مستوى دلالة 0.05 توجد هناك علاقة إرتباط عكسي قوي بين مستويات البطالة وقطاعات الصناعة، البناء- الأشغال العمومية، التجارة والخدمات أما قطاع الزراعة فقد كانت له علاقة إرتباط طردي قوي نوعا ما وهذا يعني ان مستويات البطالة

تعرف إنخفاضا نتيجة الزيادة في المناصب المتاحة من طرف قطاعات الصناعة، البناء– الأشغال العمومية والتجارة – الخدمات، اما قطاع الزراعة فليس له أثر في التقليل من مستويات البطالة.

3– معامل التحديد

الجدول رقم: (04): معامل التحديد R^2

Récapitulatif des modèles									
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	,907[a]	,822	,804	188,688	,822	46,108	1	10	,000
a. Valeurs prédites : (constantes), العمومية والأشغال البناء									

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج SPSS.

من خلال الجدول أعلا نلاحظ بأن قيمة معامل التحديد تساوي: $R^2 = 0.822$ وهي تدل على أن قطاع البناء والأشغال العمومية يفسر ما نسبته 82.2% من التغير في حجم البطالة وان النسبة المتبقية والتي تفدر بـ: 17.8% ترجع للعوامل الأخرى، ومن المتوقع أن يكون هذا النموذج توفيق جيد بين متغير البطالة كمتغير تابع، و قطاع البناء والأشغال العمومية كمتغير مستقل.

كما نلاحظ من الجدول أيضا أن قيمة F تساوي 46.108 وهي القيمة التي تقوم بالإختبار بدلالة تقييم التغير في R^2 الخاصة بكل متغير مستقل.

أما بالنسبة لمستوى الدلالة فنجده يساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

4- إختبار المعاملات المؤثرة في النموذج

الجدول رقم: (05): جدول المعاملات المؤثرة

Coefficients						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2520,910	233,423		10,800	,000
	البناء والأشغال العمومية	-1,027	,151	-,907	-6,790	,000
a. Variable dépendante : البطالة						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج SPSS.

من الجدول اعلاه يمكن استنتاج المعادلة التالية:

$$Y = 2520.910 - 1.027x_3$$

فمن خلال هده المعادلة نجد ان ميل البطالة سالب مما يعكس العلاقة العكسية بين معدلات البطالة وقطاع البناء والأشغال العمومية وهذا مقبول إقتصاديا لأنه كلما زاد حجم المشاريع في هذا القطاع كلما إنخفضت المستويات العامة للبطالة.

خامسا: إختبار المعاملات الغير مؤثرة في النموذج

الجدول رقم: (06): جدول المعاملات الغير مؤثرة

Variables exclues[b]						
Modèle		Bêta dans	t	Sig.	Corrélation partielle	Statistiques de colinéarité
						Tolérance
1	الزراعة	-,313[a]	-1,646	,134	-,481	,421
	الصناعة	-,209[a]	-,897	,393	-,287	,334
	التجارة والخدمات	,004[a]	,013	,990	,004	,204
a. Valeurs prédites dans le modèle : (constantes) البناء والأشغال العمومية						
b. Variable dépendante : البطالة						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد برنامج SPSS.

ثانيا: الإجابة على فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج

1- الإجابة على فرضيات الدراسة

من خلال الدراسة الإحصائية التي قمنا بها للإحصائيات المستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء للفترة الزمنية الممتدة من 2003-2014 والتي من خلالها إستطعنا إستخراج العلاقة التي تربط البطالة وهي التي تمثل المتغير التابع و القطاعات الإقتصادية الكبرى وهي المتغير المستقل للدراسة.

وعليه وحسب نتائج الجدول رقم: (04) و (05) و (06) المستخرج من برنامج SPSS على إثر إدخال البيانات نستطيع الإجابة على الفرضيات كالأتي:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير معنوي لقطاع الزراعة على معدلات البطالة في الجزائر

لا يوجد تأثير معنوي لقطاع الزراعة على معدلات البطالة في الجزائر، وذلك لأن مستوى الدلالة يساوي 0.421 وهي قيمة أكبر من 0.05 وهي نسبة غير مقبولة إحصائيا. كذلك نجد ان قيمة معامل التحديد التي تساوي: $\mathbf{R^2 = 0.822}$ وهي القيمة التي تدل على أن قطاع البناء والأشغال العمومية يفسر ما نسبته 82.2% من التغير في حجم البطالة وان النسبة المتبقية والتي تقدر بـ: 17.8% ترجع للعوامل الأخرى، والتي من بينها الزراعة. وبالتالي نرفض الفرضية الأولى، أي: **لا يوجد تأثير معنوي لقطاع الزراعة على معدلات البطالة في الجزائر**.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير معنوي لقطاع الصناعة على معدلات البطالة في الجزائر

لا يوجد تأثير معنوي لقطاع الصناعة على معدلات البطالة في الجزائر، وذلك لأن مستوى الدلالة يساوي 0.334 وهي قيمة أكبر من 0.05 وهي نسبة غير مقبولة إحصائيا. كذلك نجد ان قيمة معامل التحديد التي تساوي: $\mathbf{R^2 = 0.822}$ وهي القيمة التي تدل على أن قطاع البناء والأشغال العمومية يفسر ما نسبته 82.2% من التغير في حجم البطالة وان النسبة المتبقية والتي تقدر بـ: 17.8% ترجع للعوامل الأخرى، والتي من بينها الصناعة. وبالتالي نرفض الفرضية الثانية، أي: **لا يوجد تأثير معنوي لقطاع الصناعة على معدلات البطالة في الجزائر**.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير معنوي لقطاع البناء والأشغال العمومية على معدلات البطالة في الجزائر

يوجد تأثير معنوي لقطاع البناء والأشغال العمومية على معدلات البطالة في الجزائر، وذلك لأن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 وهي نسبة مقبولة إحصائيا. ولعل

النتائج التي يبرزها الجدول رقم (04) والتي وصل فيها معامل التحديد الى: $R^2 = 0.822$ وهي القيمة التي تدل على أن قطاع البناء والأشغال العمومية يفسر ما نسبته 82.2% من التغير في حجم البطالة وهي نسبة كبيرة تؤكد أن هذا القطاع له تأثير كبير جدا في توفير مناصب العمل والحد من البطالة. وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة، أي: **يوجد تأثير معنوي لقطاع التجارة والخدمات على معدلات البطالة في الجزائر**.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير معنوي لقطاع التجارة والخدمات على معدلات البطالة في الجزائر

لا يوجد تأثير معنوي لقطاع الزراعة على معدلات البطالة في الجزائر، وذلك لأن مستوى الدلالة يساوي 0.204 وهي قيمة أكبر من 0.05 وهي نسبة غير مقبولة إحصائيا. كذلك نجد ان قيمة معامل التحديد التي تساوي: $R^2 = 0.822$ وهي القيمة التي تدل على أن قطاع البناء والأشغال العمومية يفسر ما نسبته 82.2% من التغير في حجم البطالة وان النسبة المتبقية والتي تقدر بـ: 17.8% ترجع للعوامل الأخرى، والتي من بينها التجارة والخدمات. وبالتالي نرفض الفرضية الرابعة، أي: **لا يوجد تأثير معنوي لقطاع التجارة والخدمات على معدلات البطالة في الجزائر**.

2- استخلاص النتائج

من خلال الدراسة الإحصائية التي قمنا بها والتي شملت أهم القطاعات الإقتصادية في الجزائر ودورها في الحد والتقليل من معدلات البطالة يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- تعتبر الجزائر دولة ذات إقتصاد متنوع الموارد بحيث يمكن توفير مناصب عمل بوفرة وعلى نطاق واسع
- تتميز البيئة الإقتصادية في الجزائر بعدة خصائص تستطيع من خلالها جذب المشاريع الاجنبية والمحلية للإستثمار وتزويد الإقتصاد الجزائري بموارد جديدة وما يترتب عليها من مناصب عمل إضافية
- المناخ الإستثماري في الجزائري رغم إندماجه في الإقتصاد العالمي إلا أنه يبقى يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تبقي هذا المجال متأخرا نوعا ما مع نظيراته من الإقتصاديات الأخرى.
- رغم الإعتماد الكلي للجزائر على قطاع المحروقات في تمويل ميزانيتها إلا انها وفي السنوات الأخيرة ألقت إهتماما كبيرا على قطاعات أخرى خارج المحروقات لعل اهمها قطاع الزراعة، الصناعة، التجارة والخدمات وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية.

- رغم إهتمام الجزائر بقطاع الزراعة ومنحها لعدة تمويلات له على غرار مشاريع الدعم الفلاحي بداية الألفينات إلا ان هذا القطاع لا يزال أخر مقصد لطلب العمل من قبل أغلبية العمالة الجزائرية.
- رغم إحتواء الجزائر على أراضي خصبة واسعة وتوفيرها لإمكانيات هائلة قصد إستغلال هذه الأراضي إستغلالا جيدا إلا أن قطاع الزراعة مازال لا يغطي حتى الإحتياجات المحلية للبلاد في أبسط المنتجات كالقمح والشعير، فما بالك بالطموحات المستقبلية الرامية للتصدير وتحويل المنتجات المحلية خارج البلاد.
- بالنسبة لقطاع الصناعة فهو نوعا ما أفضل من قطاع الزراعة وهذا لأن أغلب المصانع والمؤسسات تكون عادة قريبة من المدن وهي الوظائف التي يسعى إليها أغلب العمال وخاصة النازحيين من الريف الذين يقصدون هذا القطاع لانه بالنسبة لهم يوفر لهم دخل دائم ومستمر، كذلك نجد أن الجزائر شجعت مؤخرا خاصة بعد العهدة الثانية لرئيس الجمهورية الذي منح قروضا كبيرة لمؤسسات كبرى في مجالات مختلفة.
- مع تطور الإقتصاد الجزائري وتوجهه نوعا ما نحو الإقتصاد الحر نجد أن أغلب ممثلي قطاع الصناعة أصبحت تمثله أطراف خاصة بعدما كانت المؤسسات والمصانع بعد الإستقلال كلها حكومية.
- كذلك الحال بالنسبة لقطاع التجارة والخدمات والذي يبقى نوها ما محصور القيود المفروضة من قبل الدولة وذلك لوجود العديد من التلاعبات خاصة في مجال التجارة الخارجية من قبل المستوردين الخواص أما بالنسبة للخدمات فهي قطاع لا يمكن أن يوفر مناصب عمل كبيرة بإعتباره قطاع كان محتكرا من قبل الدولة وما لبث أن بدأت المؤسسات الخاصة العمل فيه وتوسيع نشاطاتها.
- يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أهم القطاعات حسب الدراسة الذي يوفر أكبر مناصب عمل في الجزائر، ويكن تفسير ذلك الى التوجه الذي تبنته الحكومة الجزائرية عقب البحبوحة التي عرفتها منذ 2004 الى نهاية 2015، حيث نجد انها ومن خلال مؤسساتها مثل الوكالة الحضرية للتسيير والتنظيم العقاريين– ديوان الترقية والتسيير العقاري حاولت بناء الملايين من المساكن الشقق والفيلات وتقديمها للأفراد بصيغ مختلفة، الأمر الذي دفع

بالعديد من العمالة للتوجه نحو هذا القطاع وهذا ربما لأن ما يوفره لهم من مقابل يفوق القطاعات الأخرى

- وعليه وحسب النموذج الأحصائي و معامل التحديد المستخرج من الدراسة يمكن إستنتاج أن قطاع البناء والأشغال العمومية يساهم بصفة كبيرة في توفير مناصب عمل والتقليل من البطالة.
- وكنتيجة نهائية يمكن القول أن كل القطاعات الإقتصادية سواء الزراعة، الصناعة، التجارة والبناء كلها تحاول توقير مناصب عمل جديدة وبصفة دورية ولكن التباين في توفير هذه المناصب يختلف من بلد لأخر ومن قطاع لأخر وذا حسب البيئة الإقتصادية والإجتماعية لكل بلد والظروف التي تعيشها الدولة والمتعلقة أساسا بالإستقرار ووفرة الموارد.

---

[1] *Bouzidi, comprendre la mutation de l'économie algérienne, 1992,p :45.*

[2] *H. Safdari et al, **A picture for the coupling of unemployment and inflation**, Physica A, 444 (2016), P:748.*

[3] المكتب الدولي للعمل:

www.bestjobsalary.co.uk

[4] *V. Ortego-Marti, **Unemployment history and frictional wage dispersion** Journal of Monetary Economics 78 (2016), P: 5.*

[5] المنظمة الدولية للعمل:

http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/index.htm

[6] لخريصات رشيد، بن سعيد محمد، **فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، التشغيل الكامل**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات 08-09- مارس 2005، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 13.

[7] *CHERIF Chakib Annouar,Tchouar Kheir –Eddine, **Chômage et politique de l'emploi en Algérie,** séminaire des politiques économiques, université de Msila, Algérie, 2004 , p : 03.*